الكوفيين بين الضمير وغيره قوله لما جاز تقدمه انه لما جاز مرجع صاحب الحال هاهنا له جاز صاحب الحال متقدما ثم قوله او حرف جر نحو زيد عندك اما عندك او في الدار اما هما اذا جعل عندك وفي الدار حالين من الضمير في الكون بعدهما وقوله او كان غير هما اي كمثال المتن قوله وهل يجوز محفوفا او لا لعدم الخ وهل مبتدأ وفيهم خبره ومحفوفا حال من الضمير فيه وفيه الشاهد وأما ما ذكره العيني من ان وهل غير مبتدأ احد وقوله ومحفوفا حال من الضمير المجرور وهل بينا سبب هذا بل هو حينئذ من مسألة اخرى نقدمت في قوله وسبق حال ما نحن فيه جوازه ومحفوفا من حذفه وزاده جعله في حقيقته والاداع بجمع درع وحقاوبضم المهملة وتشديد الدال المهملة قوله وتأول ذلك الخ اي بأن السين تفيد ورود وازحالة ومطوبات مجهولا لصلة ما والضمير فيه وان السهو تاعطف على مستتر في قبضته لانها بمعنى مغبوضته لا مبتدأ او بيمينه معمول الحال العامل فيها وقوله لذكور وفاجر الهنة او هو ما الذي بمعنى الاجنة قوله لكن اجاز الاخفش استدراك على ما قبله في شرح الكافية من حكاية الاجماع وحاصله ان التقدم حاد وبما اذا تقدم المجرور وناصح وحكاية الاجماع غير مسلمة في الاول قوله واجاز ابن برهان فيهما اذا كانت الحال ظرفا اي للتوسع في الظروف ومن لازم ذلك جواز التوسط حينئذ فالخلاف في التوسط والتقديم اربعة اقوال المنع وهو رأي الجمهور والجواز وهو رأي الاخفش والتفرقة بين الظرف وغيره بهما وهو رأي ابن برهان وفي التوسط فقط وهو رأي ابن مالك والتفرقة بين الضمير فيجوز والظاهر فيمنع وهو رأي الكوفيين نقله يس قوله وهو انقاوا اي لان الحال متأخرة عن العامل حينئذ قوله مقدرا بانحى اي انما انتصب عليه مع ان المصدر مقدر به والفعل لا ينحى بها وهو المقتضي وان كان المصدر غير مقدر بذلك جاز تقديم الحال عليه نحو ما مضى ما زيدا قوله او جعلا مقدرا بأنام الا نحا

اي في غير

اي في غير باب ان تتم بهم هنا فيجوز نحو زيدا ضاحكا ليعبد ربه وحاجة الى التقييد التقديم بكونه على الا بتة التي يحتسب اصبر الفعل بتأويل كما الا بتة حينئذ وقول بعض الحواشي معارضا لما هنا وتقدم في باب ان انه يمتنع نحو زيدا ليسر عاذا هب لان اللام لا تدخل على معمول خبر ان المتقدم عليه اذا كان حالا على المشهور وترتب على ذلك ان يجب تأخير الحال البتة عما قاله اذ لا تباطا ولا تلازم بين امتناع دخول اللام على الحال المتقدمة ووجوب تأخير الحال قوله وصلة لا الخ بخلاف غيرها فيجوز من الا نحو ما ضاحكا الجواز تقدم معمول الصلة عليها على الموصول قوله او نحو مصدر بن اه ولو غير عامل نحو سرني ما فعلت محسنا قوله وهو وهم منهما اي علقها لما ذكر ولا يرد انه يلزم تقديم الضمير على ما يفسره لا ترتبه التقديم كما هو ظاهر كي وجواز تقديم معمول النعت بين الحال وغيرها كالمجرور والظرف والمجرور نقلا بين قوله نحو عيب جاز زيدا الخ مزيل تركيب كانت الحال فيه للحاضر الكلام فيجيء في المثال الظرف نشبيه باسم الجاز عنه سيبويه ولا تقتضي الواو التعلق والاستقرار خلافا لابن ومتى وقال الاخفش هي اسم غير ظرف وعلى كل يمتنع تقدمها عن الاحوال وبعضها على الاول اي الجاز على الثاني اي على اي حال قوله وضمير ذي مجرورها الخ مجرورها حال من الضمير في ابنع ومعنا حال من عمرو والعامل فيهما ابنع قوله فمختلفو المعنا اي كالمثال الاول وقوله اي فمختلفو بناء اي كالمثال الثاني قوله مستنجزا اي مجازا بالسين والتاء زيدا خاتان قوله لن يدهن بكسر الهاء اي يضعف واصله يدهن حذفت النون لتوالي امثالها بعد حذف جزمها نحو بلد وبعد قوله على العامل الجامد اي المعنوي كما يدل عليه ما بعده قوله فجعلوا موافقا للعامل الجامد اي قول الصاحب كان زائدة شبهها بالجامد خصصنا موافقته للجامد بما هو الاصل والغالب وهو حالة توسطه بين حال البز وجعلنا الحالة الثانية التي ظفا في الغالب وهي وقوعه بين حال البز تابته له باعتبار موافقته لها هو ضعيف